

الاستخراج في العصر العباسي 132- 334 هـ / 749 – 945م

م.د. رائد محمد حامد
كلية الآداب – جامعة الموصل

تاريخ تسليم البحث : 2011/1/2 ؛ تاريخ قبول النشر : 2011/3/17

ملخص البحث :

يهدف البحث إلى توضيح مفهوم الاستخراج وعما كان يراد منه في تحصيل واسترجاع الأموال التي استولى عليها العمال والكتاب وحتى الوزراء الموكلين بأعمال في الدولة العربية الإسلامية بغير وجه حق ، وإعادتها إلى بيت مال المسلمين .
ولكن الذي حصل فيما بعد أن الاستخراج ابتعد كثيراً عن الأهداف التي وجد من أجلها، وأصبح سلاحاً ومبرراً لتصفية الحسابات الشخصية بين المتنفذين في السلطة والطامحين وراء الشهرة والجاه وبين المعزولين والمبغدين عن مناصبهم أما بسبب التقصير في العمل أو بسبب الوشاية من الحاقدين عليهم .
علماً أن الدين الإسلامي لا يقبل بمثل تلك التصرفات والممارسات البعيدة كل البعد عن الشريعة الإسلامية ، والتي تعتبر خروجاً عن المنهج الإسلامي .

Confiscation in the Abbasid period 945-749 A.C\ 334 – 132 A.H

Lecturer Dr.Raid Muhammed Hamid
College of Art / University of Mosul

Abstract:

This research is an attempt to clarify the concept of confiscation. It is the recovery and taking the possessions from the executives who captured the possession without any right and bring it back to the Muslims treasury. Nevertheless ,the concept of confiscation moved away from its aims. It became an instrument to liquidation in the new officials hand against the previous executives .However, Islam does not accept such behaviors and sharia (Islam law) consider that against its doctrine.

المقدمة

يُعد الاستخراج من الوسائل التي استخدمت ضد المطالبين بالأموال من وزراء وكتاب وعمال ، حيث كان الاستخراج منذ بدايته في العصور الإسلامية الأولى يطل من نُشر عليهم تجاوزات (اختلاسات) من أموال الدولة ليتم استرجاعها عن طريق السجن والمطالبة فضلاً عن التعذيب في بعض الأحيان ، ولكن الذي حصل فيما بعد أن أصبح الاستخراج أداة بيد المتنفذين في السلطة حيث يقوم الوزير الجديد باستخراج الأموال من الوزير القديم فضلاً عن مساءلة أتباعه وحاشيته .

لقد لعبت الدسائس والوشايات دوراً كبيراً في الإيقاع بالكثير من رجال الدولة في مصيدة الاستخراج، فضلاً عن الأزمات المالية التي كانت تحتاج إلى حلول ، وكان الإستخراج إحدى تلك الحلول للخروج من تلك الأزمات.

علماً بأن تلك الممارسات ليست سياسة عامة للدولة وإنما كانت تصرفاً فردياً من قبل البعض لأجل تحقيق مصالحهم الخاصة وإشباع حبهم للسلطة والتسلط ومن دون مراعاة لقواعد العدل والإنصاف والأخلاق والدين ، وإن هذه التصرفات التي تحركها روح الطمع والحق والظلم هي انحراف وصورة من صور الطغيان التي لا يقرها الدين الإسلامي .

قبل البدء بالحديث عن الاستخراج في العصر العباسي 132-334هـ/749-945م لابد من تسليط الضوء على مفهوم الاستخراج لغة واصطلاحاً لإنارة الطريق فيما بعد أمام القارئ لتوضيح محتوى البحث .

الاستخراج لغة: اسْتَخْرَجَهُ: طلب إليه أو منه أن يَخْرُجَ⁽¹⁾، الشيء⁽²⁾، أخرجه⁽³⁾ ، والإِسْتِخْرَاجُ : الإِسْتِنبَاطُ⁽⁴⁾ وقد قال تعالى في كتابه الكريم { فَأَرَادَ رَبُّكَ أَنْ يَبْلُغَا أَشُدَّهُمَا وَيَسْتَخْرِجَا كَنْزَهُمَا }⁽⁵⁾

أما في الاصطلاح التاريخي : فإن الاستخراج الذي أشير إليه في المصادر الإسلامية كان يقصد به استرجاع الأموال من الذين استولوا عليها مستغلين مكانتهم ومركزهم ووظيفتهم في الدولة ، وقد تراوحت تلك الأساليب مابين القسوة والبطش وبين اللين والرفق وكانت الأحقاد والأطماع الشخصية تلعب دوراً مهماً في تحديد نوع الاستخراج ووسائله .

ومن هذا يتضح بأن المُسْتَخْرَج هو " الذي يكلف باستخراج مبالغ المصادرة المقررة على المصادرين ويقوم عادة بالتعذيب عند المطالبة"⁽⁶⁾ ، لاسترجاع ماتم سلبه واستخراجه⁽⁷⁾، وقد يرافقه ضرب عنيف⁽⁸⁾، يصل إلى حد الإلحاح في العذاب⁽⁹⁾ ، علماً بأن الذي تجري عليه المصادرة يطلق ويصرف إلى منزله بعد أداء ما عليه من أموال⁽¹⁰⁾، في حين كان يصاحب الاستخراج العزل والسجن في الغالب⁽¹¹⁾ .

لقد طال الاستخراج الموظفون الكبار في الدولة كالوزراء والكتاب وعمال الخراج ومحاسبهم على حالات التجاوز والتلاعب بالأموال التي في عهدهم ، وذلك عن طريق مساءلتهم واستجوابهم حول ما يمتلكونه من أموال والتي حصلوا عليها من خلال عملهم في الدولة والبوح بمكانها ، وبعد ذلك يتم تحديد المبلغ الذي يجب أن يؤديه ويؤخذ منهم ويرد إلى خزنة الدولة ، باعتبار أنهم قد حصلوا على تلك الأموال بغير وجه حق ، وأنهم قد استخدموا مناصبهم وسلطتهم في تحصيل تلك الأموال .

علماً بأن الرسول محمد (ﷺ) قد بين ما يستوجب للعمال عند توليهم أعمالاً تناط بهم بقوله (ﷺ) [من ولي لنا شيئاً فلم تكن له امرأة فليتزوج امرأة ومن لم يكن له مسكن فليأخذ مسكناً ومن لم يكن له مركب فليأخذ مركباً ومن لم يكن له خادم فليأخذ خادماً فمن اتخذ سوى ذلك : كنزاً أو إبلاً جاء به يوم القيامة . غادراً أو سارقاً]⁽¹²⁾ ، "وعندما استعمل النبي (ﷺ) ابن اللثبية رجلاً من الأزد على الصدقة فجاء بالمال فدفعه إلى النبي (ﷺ) فقال: هذا مالكم وهذه هدية أهديت لي"⁽¹³⁾ قال (ﷺ) " فهلا جلس في بيت أبيه أو بيت أمه فينظر يهدى له أم لا ، والذي نفسي بيده لا يأخذ أحد منه شيئاً إلا جاء به يوم القيامة يحمله على رقبتة إن كان بغيراً له رغاء أو بقرة لها خوار أو شاة تيعر"⁽¹⁴⁾ ، وللقضاء على تلك التجاوزات كان " يوسع على العامل وأتباعه في أرزاقهم وكان يقال أغنوهم عن الخيانة"⁽¹⁵⁾ ، وبعد ذلك من يأخذ من " ولاية الأموال وغيرهم من مال المسلمين بغير حق فلولي الأمر العادل استخراجهم منهم "⁽¹⁶⁾ ، وبناءً على ذلك أصبح من واجبات الإمام " استكفاء الأمانة وتقليد النصحاء فيما يفوضه إليهم من الأعمال ويكله إليهم من الأموال لتكون الأعمال بالكفاءة مضبوطة والأموال بالأمانة محفوظة"⁽¹⁷⁾ . واختيار الأكفاء الأمانة للمناصب"⁽¹⁸⁾ ، ولذلك يجب أن ينتقى العمال من الذين يحافظون على الأمانة التي يؤتمنون عليها ويخافون الحساب من الله عز وجل والمساءلة من ولي الأمر .

شهدت العصور اللاحقة كثرة تدفق الداخلين في الدين الإسلامي فضلاً عن اشتداد الناس في المعاملة فيما بينهم نتيجة مغريات الحياة ومتطلباتها والتي كانت تتزايد يوماً بعد يوم والتي قد تدفع بالكثير من أصحاب السلطة والنفوذ في الدولة إلى التجاوز على أموال المسلمين التي في عهدهم وسلب ما يمكن سلبه من تلك الأموال لحسابهم الخاص بغير وجه حق ، لتلبية احتياجاتهم الاقتصادية وما آلت إليه والضرورة الأخرى للعيش برفاهية وترف متجاهلين وصايا النبي محمد (ﷺ) وعدم جواز ذلك باعتباره خرقاً للأمانة وخروجاً عن الشريعة الإسلامية .

وقد أشار أحد الباحثين إلى ما آلت إليه الحياة الاجتماعية في العصر العباسي التي "جرت معها أنواعاً من الشرور والمفاسد فضعفت أخلاق كثير من الناس واشتد شره بعضهم إلى المال يجمعونه من طرق الحلال وطرق الحرام وتنوعت وسائل الغش وذاعت الرشوة حتى أن

الخلفاء كانوا يصادرون أموال الوزراء والولاة من حين إلى آخر لأنهم جمعوها من الرشوة وما يشبهها⁽¹⁹⁾ .

وعند تولي العباسيين الحكم سنة (132هـ/749م) كانت التجاوزات والخروقات من قبل العاملين في الدولة في تزايد مستمر حتى أن الخليفة المنصور (136-158هـ/753-774م) لما كان في الحج سمع رجلاً يقول " اللهم إني أشكو إليك ظهور البغي والفساد في الأرض وما يحول بين الحق وأهله من الظلم والطمع فدعاه المنصور فقال له الرجل: إن الله تعالى استرعاك أمور المسلمين وأموالهم فاغفلت أمورهم واهتممت بجمع أموالهم وجعلت بينك وبينهم حجاباً من الجص والأجر وأبواباً من الحديد وحجبة معهم السلاح ثم سجنك نفسك فيها منهم ، وبعثت عمالك في جمع الأموال وجبايتها واتخذت وزراء وأعواناً ظلمة إن نسيت لم يذكروك وإن ذكرت لم يعينوك وقويتهم على ظلم الناس"⁽²⁰⁾ ، فضلاً عن كثرة الوشائيات التي كان لها أذان صاغية من قبل الخليفة ، فقد روي أن رجلاً رُفِعَ فيه عند الخليفة المنصور بأن عنده أموالاً لبني أمية " فأمر المنصور حاجبه الربيع⁽²¹⁾ أن يحضره فلما حضر بين يديه قال المنصور رفع إلينا أن عندك ودائع وأموالاً وسلاحاً لبني أمية فأخرجها لنا لنجمع ذلك إلى بيت المال " ⁽²²⁾ ، ولكن الرجل اثبت للخليفة عدم صحة تلك الوشاية ولما استشعر الخليفة المنصور بوجود خرق مالي وخيانة من قبل الوزير أبي أيوب المورياني⁽²³⁾ اوقع به سنة 153هـ / 769م ⁽²⁴⁾ وقيل قتله⁽²⁵⁾ وأستصفى أمواله ⁽²⁶⁾ وهكذا نرى لجوء " المنصور إلى مصادرة أموال العمال الخائنين ليسترجع ما احتجونه من أموال الدولة كما فعل بخالد بن برمك⁽²⁷⁾ بعد أن ولاه مقاطعة فارس إذ ألزمه ثلاثة آلاف ألف درهم"⁽²⁸⁾، وعند تولي الخليفة المهدي (158-169هـ/774-785م) سعى به إلى المهدي فطالبه بمال عظيم⁽²⁹⁾ ونجمه⁽³⁰⁾ عليه نجوماً أسبوعية فكان يؤدي في كل يوم جمعة نجماً عليه⁽³¹⁾ " ما قيمته ألف ألف درهم "⁽³²⁾ .

وذكر أن الفضل بن مروان⁽³³⁾ وزير الخليفة المعتصم بالله (218-227هـ/833-841م) ، كان ظلوماً غشوماً سيء الخلق بخيلاً وهو الذي سعى بالبرامكة حتى أوقع بهم الخليفة هارون الرشيد (170 - 193 هـ / 786 - 809 م)⁽³⁴⁾ ، وفي سنة مائتين وعشرة غضب عليه المعتصم وعزله وسجنه وصادره وأخذ منه عشرة آلاف دينار⁽³⁵⁾ ، وقيل " جميع أمواله " ⁽³⁶⁾ ، ويبدو أن الخليفة المعتصم بالله " لم يرتح لكثرة الأموال التي جمعها وزيره الفضل بن مروان حتى قال بعد أن نكبه : ما كنت أعلم أن في الدنيا من له هذا المال "⁽³⁷⁾ .

كثرت في أيام الواثق (277-232هـ/841-846م) نكبات الكتاب⁽³⁸⁾ ، حيث حبس الواثق الكتاب وألزمهم أموالاً عظيمة⁽³⁹⁾ ، وقال سليمان بن وهب⁽⁴⁰⁾ : " لما نكبني الواثق قال لمحمد بن عبد الملك الزيات⁽⁴¹⁾ : عذب سليمان وضيق عليه وصادره وطالبه بالأموال "⁽⁴²⁾ ،

وهكذا نرى أن العمال والكتاب وحتى الوزراء معرضين للإعتقال والمصادرة والمطالبة بالأموال عن طريق الإستخراج .

يرى أحد المستشرقين أن المبالغ المبتزة من الموظفين المعزولين ومن المصادرة من أي نوع كانت هي مصدر من مصادر الدخل للدولة وإن كان غير منتظم لكنه جزيل ⁽⁴³⁾ ، ومما تجب ملاحظته أن تلك الممارسات ليست سياسة عامة للدولة وإنما كانت تصرفاً فردياً انعكس سلباً وأعطى صورة غير صحيحة عن الحكم في الدولة العربية الإسلامية .

وقد ذكر أن الخليفة المتوكل (232-247هـ/846-861م) لما اعتقل الثغري (محمد بن يوسف) ⁽⁴⁴⁾ سلمه " إلى كاتب نصراني لسعيد الحاجب وأمر بتعذيبه والغُلظة عليه في المطالبة والاستخراج ⁽⁴⁵⁾ " ، وقد طوّل أبو سعيد الثغري بـمال " بعد غزواته المشهورة وسلم إلى أبي الحسين النصراني الجهبذ ⁽⁴⁶⁾ ليستخرج منه المال فجعل يعذبه فشق ذلك على المسلمين وقالوا يأخذ بثّار النصرانية ⁽⁴⁷⁾ ، فقال البحتري ⁽⁴⁸⁾ :

يا ضيعة الدُّنيا وضيعة أهلها والمسلمين وضيعة الإسلام

طَلَبْتُ ذُحُولَ الشَّرِكِ فِي دَارِ الْهُدَى بَيْنَ الْمَدَادِ وَالسِّنِّ الْأَقْلَامِ

هذا ابن يوسف في يدي أعدائه يُجْزَى عَلَى الْأَيَّامِ بِالْأَيَّامِ

نَامَتْ بَنُو الْعَبَّاسِ عَنْهُ وَلَمْ تَكُنْ عَنْهُ أُمِيَّةٌ . لَو رَعَتْ . بَنِيَامِ ⁽⁴⁹⁾ .

كان "نجاح بن سلمة ⁽⁵⁰⁾ على ديوان التوقيع والتتبع على العمال وكان قبل ذلك كاتب إبراهيم بن رباح الجوهري ⁽⁵¹⁾ وكان على الضياع فكان جميع العمال يتقونه ويقضون حوائجه ولا يقدرون على منعه من شيء يريده وكان المتوكل ربما نادمه وكان الحسن بن مخلد ⁽⁵²⁾ على ديوان الضياع وموسى بن عبد الملك ⁽⁵³⁾ على ديوان الخراج فكتب نجاح بن سلمة رقعة إلى المتوكل في الحسن وموسى يذكر أنهما قد خانا وقصرا فيما هما بسبيله وأنه يستخرج منهما أربعين ألف درهم فأدناه المتوكل وشاربه تلك العشية وقال: يا نجاح خذل الله من يخذلك : فبكر إلي غداً حتى ادفعهما إليك" ⁽⁵⁴⁾ ، وكان "نجاح بن سلمة يضاد عبيد الله بن خاقان ⁽⁵⁵⁾ وكان عبيد الله متمكناً من المتوكل وإليه الوزارة وعامة الأعمال وإلى نجاح توقيع العامة فلما عزم المتوكل على بناء " الجَعْفَرِيَّ " ⁽⁵⁶⁾ قال له نجاح وكان في الندماء يا أمير المؤمنين أسمى لك قوماً تدفعهم الي حتى استخرج لك منهم أموالاً تبني بها مدينتك هذه إنه يلزمك من الأموال في بنائها ما يعظم قدره ويجل ذكره فقال له : سمهم" ⁽⁵⁷⁾ ، من اللافت للنظر في هذا النص أن

الخليفة الذي عزم على بناء مدينة يسارع في قبول استخراج الأموال من بعض الشخصيات دون وجه حق لإتمام بناء تلك المدينة في حين ذكر السيوطي أن المتوكل عُرف عنه " إحياء السنة" (58) ، حتى قال أحد الشعراء فيه:

وبعد؛ فإن السنة اليوم أصبحت معزرة حتى كان لم تذل

شفى الله منهم بالخليفة جعفر خليفته ذي السنة المتوكل (59)

فهل يعقل أن من يحيي السنة النبوية الشريفة وينتهج نهجها يسارع في قبول هذا العرض الذي هو بعيد كل البعد عن الشريعة الإسلامية والسنة النبوية الشريفة .

ذكرت العديد من المصادر أن الخليفة المقتدر (295-320هـ/907-932م) عندما سخط على " أم موسى القهرمانه" (60) وقبض عليها" (61) وعلى " أخيها وأختها وسلمهم إلى ثمل القهرمانه وكانت موصوفة بالشر فاستخرجت منهم ألف ألف دينار " (62) ، وكتب علي بن عيسى (63) وزير المقتدر إلى أحد العمال يحثه على حمل المال قائلا " قد كنت أكرمك الله عندي بعيدا عن التقصير غنياً عن التنبيه والتبصير راغباً فيما حصل بالجمال وقدمك على نظرائك من العمال واتصلت بك ثقتي وانصرفت نحوك عنايتي ورددت الجليل من العمل إليك واعتمدت في المهم عليك ثم وضح لي من أثرك وصح عندي من خبرك ما اقتضى استزادتك وردفه ما استدعى استبطاءك ولائمتك وأنت تعرف صورة الحال وتطليعي مع شدة الضرورة إلى ورود المال وكان يجب أن تبعثك العناية على الجد في الجباية حتى تدر حمولتك وتتوفر ويتصل ما يتوقع وروده من جهتك ولا يتأخر فنشدتك الله لما تجنبت مذهب الإغفال والإهمال وقرنت الجوانب على كتابي هذا بمال تبتزه من سائر جهاته وتحصله وتبادر به وتحمله فان العين اليه ممدودة والساعات لوروده معدودة والقدر في تأخيره ضيق وأنا عليك من سوء العاقبة مشفق والسلام " (64) ، يتضح لنا من خلال هذا النص أنه مهما كانت مكانة العامل لدى ولي الأمر فإن أي تلوؤ أو تأخير في إيصال المال أو حصول خرق مالي فإن سنوات الخدمة السابقة لا تشفع له لدى ولي الأمر وإنما يكون مصيره العقاب المتمثل بالسجن والاستخراج .

وقد ذكر الاصفهاني أنه جرى ببغداد" على عمال السلطان وكتابه من جهة ابن الفرات (65) وزيره ومحسن (66) ابنه بيلة استبداد الأموال وكنزها في بيت المال من الخبط والعسف باستعمال التعذيب والقتل ما لم يجر قبله في دولة الإسلام على العمال والكتاب وخرجت المصادرات فيه عن متقدم العادات" (67)، وذكر أن " الأموال المستخرجة من ابن الفرات وأسبابه قد حصلت في بيت مال الخاصة " (68)، وكان ابن الفرات قد " صودر على ألف ألف دينار وستمائة ألف دينار فأدى جميعها في مدة ستة عشر شهراً من وقت أن قبض عليه" (69)، وقال ابن الفرات

في وزارته الأخيرة (311هـ / 923م) " فقد علمتم ما كان مني في استخراج الأموال وإصلاح الأحوال⁽⁷⁰⁾ ، وبذلك فإن " الذين يتقلدون المناصب الكبيرة والأعيان لم يكونوا في مأمن من أن يكبوا ويلقى بهم في السجون أو تصدر أموالهم وصفوة القول أنهم كانوا تحت رحمة أولي الأمر⁽⁷¹⁾ ، ويبدو أن المصادرات أصبحت عادة متبعة حيث يصادر الأمير أو الوزير الجديد أموال سلفه الوزير السابق أو الموظفين الكبار السابقين في الديوان⁽⁷²⁾ إن تلك العادة المتبعة في المصادرات فيما بين الوزراء " الجديد والقديم " أشار إليها أحد الوزراء المصادرين بقوله :

مَنْ صَادَرَ النَّاسَ صَادَرَهُ وَكَأَبَرَ النَّاسَ كَأَبَرُوهُ

وبَاهَتَوهُ الْحَقُّوْقَ بِهِتَاءً وبِالْأَبَاطِيْـلِ نَظَرُوهُ

بِمَثَلِ مَا رَاحَ مِنْ قَبِيْحٍ أَوْ حُسْنٍ مِنْهُ بَاكَرُوهُ⁽⁷³⁾

ولابد من الإشارة إلى أن هذه التصرفات التي تحركها روح الطمع والحقْد والظلم هي انحراف وصورة من صور الطغيان التي لا يقرها الدين الإسلامي ولا يقبل بها بتاتاً .

تتفق العديد من المصادر على أن الخليفة كان يستمع إلى من يعده في استخراج الأموال من رجال الدولة لان في ذلك خروجاً من الضائقة المالية التي كان يعاني منها ، فقد روي أن المحسن ابن الفرات قال للمقتدر بالله " : قد عرفت يا أمير المؤمنين ضيق الحال وكثرة النفقات وهاهنا وجوه ثلاثمائة ألف دينار تصح في مدة قريبة فإن أذنت في استخراجها استخرجت فقال : قد أذنت لك⁽⁷⁴⁾ ، في حين أشار سوسن الحاجب⁽⁷⁵⁾ على الخليفة المقتدر بالله بإحضار محمد بن عبدون⁽⁷⁶⁾ " وتقليده الوزارة وَضَمِنَ عنه استخراج أموال كثيرة من ابن الفرات⁽⁷⁷⁾، وكان المحسن بن أبي الحسن بن الفرات صفح ابن الحواري⁽⁷⁸⁾ (صفعاً عظيماً ثم أخرجه إلى الأحواز⁽⁷⁹⁾)⁽⁸⁰⁾ " غير مقيد وأنفذ معه الحبشَ المُسْتَخْرَجَ " ⁽⁸¹⁾ ، " وكيل ابن الفرات في ضياعه بواسط " ⁽⁸²⁾ ، إن ذلك النص يشير إلى وجود رجل مختص باستخراج الأموال ممن يراد بهم ذلك ومن الراجح أن يكون موثقاً به لدى ولي الأمر ، وذكر في المصادر أسماء البعض ممن كان يتولى استخراج الأموال " كالحسن المعلوف المستخرج وكان عسوفاً⁽⁸³⁾ وأبي قوصرة المستخرج⁽⁸⁴⁾ ، وابن بندار المستخرج⁽⁸⁵⁾ ، وابن بعد شر سنة (312هـ / 924م)⁽⁸⁶⁾ وقد يتهم المستخرج بالتراخي في المطالبة⁽⁸⁷⁾ ، في حين قد يطال التعذيب المستخرج نفسه كما حصل مع ابو العباس بن سابور المستخرج الذي مات تحت المطالبة بالتعذيب والمعاقبة⁽⁸⁸⁾

وقد أشير إلى أن الخليفة القاهر بالله (320-322هـ / 932-933م) لما تسلم الخلافة صادر شغب ام المقتدر وضربها بيده مئة مقرعة⁽⁸⁹⁾ وعلقها برجل واحدة منكسة الرأس وعذبها

بصنوف عظيمة من الضرب والإهانة واستخرج منها مائة وثلاثين ألف دينار وبقيت بعد ذلك أياماً قليلة وماتت حزناً على ولدها ومما جرى عليها من العذاب⁽⁹⁰⁾ ، وكان القاهر قد أخذ من مؤنس⁽⁹¹⁾ وأصحابه مالا عظيماً فلما خلع وُسمل طوّل بها فأنكر " فُعْذِبْ بأنواع العذاب فلم يقر بشيء فأخذه الراضي بالله (322-329هـ/933-940م) فقربه وأدناه وقال له: قد ترى مطالبة الجند بالمال وليس عندي شيء والذي عندك فليس بنافع لك فاعترف به، فقال: أما إذ فعلت هذا فالمال مدفون في البستان"⁽⁹²⁾ ، لعلنا نستنتج من هذا أن استخدام الوسائل القسرية كالتعذيب من أجل الوصول إلى أموال المصادرين وإستخراجها كان نهجاً يرافق معظم عمليات الاستخراج، علماً أن الدين الإسلامي لا يقر ذلك ولا يقبل به أبداً .

في حين قد يستخدم أسلوب الرفق واللين مع بعض المشاهير حيث كان " أفاضل الملوك والخلفاء لا يسرعون إلى قتل رجل معروف مشهور خوفاً أن يحتاجوا إليه بعد ذلك فيتعذر عليهم بل كانوا يحبسونه في غوامض دورهم ويقيمون له كل ما يحتاج إليه من أطعمة شهية وفواكه وتلج وأشربة وفرش وثير ويحملون إليه كتباً يلهو بها ويقطعون خبره عن الناس حتى يثبت في نفوس أهله وأصحابه أنه قد هلك ثم يستصفي أمواله وأموال أصحابه ويستخرج ذخائره وودائعهم ويصير في عداد الموتى فلا يزال كذلك حتى تدعوهم الحاجة إليه فيخرجوه مكرماً وقد تأدب وتهذب :

وَمَنْ لَمْ يُؤدِّبْهُ والداهُ أدَّبَهُ الليلُ والنهارُ⁽⁹³⁾

وهكذا نرى أن العديد من الوزراء والمشاهير لم يتم قتلهم عندما عزلوا عن مناصبهم بل سجنوا وصودروا واستخرجت منهم الأموال وعندما دعت الحاجة إليهم أخرجوا من غياهب السجون وأعيدوا إلى الوزارة مرة أخرى وهم مشبعين بروح الانتقام ، وفي كثير من الأحيان يطل الاستخراج حاشية المستخرج منه والمنتمين إليه وإقالتهم من العمل⁽⁹⁴⁾، فقد أشير إلى " أنه من قُلد الوزارة إذن له الخليفة في مناظرة الوزير السابق ومطالبته بالأموال التي جمعها في وزارته بكل ما يمكنه من القسوة فيأخذ في تعذيبه وتحميله المبالغ المرهقة التي تعجز عنها ثروته وثروة آله وأسرته ونسائه فيأخذ في مطالبة حاشيته والمنتمين إليه وإقالتهم من العمل ، ولا يلبث الوزير الجديد أن يُمثل معه هذا الدور نفسه فيصبح بعد قليل مطلوباً بعد أن كان طالباً ويسقى هو وشيعته بالكأس التي كان يسقى بها من قبلهم من العمال والموظفين وقد يعود الوزير إلى الحكم مرة ثانية وثالثة⁽⁹⁵⁾ كالوزير ابن الجراح ، والوزير ابن الفرات والوزير ابن مقلّة⁽⁹⁶⁾ فيعود معه أعوانه وأنصاره مشبعين بروح الانتقام فلا تسل عما يقع من الاضطراب ولا تسل عما يقع من ظلم يعم البريء والمجرم ويأخذ المطيع والعاصي من كفل الدولة وأجنادهم وغيرهم"⁽⁹⁷⁾ .

خلاصة القول إن الاستخراج ابتعد كثيراً عما كان يراد منه حيث كانت جُلَّ غايته في بداياته الأولى تحصيل واسترجاع الأموال التي استولى عليها العمال والكتاب الموكلين بإعمال في الدولة العربية الإسلامية وإعادتها إلى بيت مال المسلمين ، ولكن الذي حصل فيما بعد أن أصبحت المطالبة بالأموال المستحصلة واستخراجها تشكل مبرراً لتصفية الحسابات الشخصية بين المتنفيين في الدولة والطامحين وراء السلطة والجاه فضلاً عن جمع الأموال من الناس وبأي شكل من الأشكال لتلبية احتياجاتهم من المال ، إما لدفع الرشاوي للبقاء في مناصبهم أو للعيش برفاهية وترف وبذخ متجاهلين اوجاع عامة الناس ومعاناتهم التي تسببها تلك الإجراءات بما يقدمون عليه من استخراج الأموال بغير وجه حق ، ضاربين بعرض الحائط كل القيم والعدالة التي جاء بها الدين الإسلامي والسنة النبوية الشريفة.

الهوامش :

- (1) ابن منظور ، أبو الفضل جمال الدين ، لسان العرب ، (دار صادر-دار بيروت: 1955) ، مج2/250؛ الزبيدي، محمد مرتضى الحسيني، تاج العروس من جواهر القاموس ، تحقيق : مصطفى حجازي ، (مطبعة حكومة الكويت: 1969) ، 5/515.
- (2) مسعود، جبران ، الرائد ، معجم لغوي عصري ، (ط1، دار العلم للملايين ، بيروت : 1964) ، ص104.
- (3) أبن هادية ، علي وآخرون ، القاموس الجديد ، معجم عربي . تقديم : محمود المسعدي ، (ط2، الشركة التونسية ، تونس: 1980) ، ص40.
- (4) الفيروزآبادي ، مجد الدين محمد بن يعقوب ، القاموس المحيط ، (دار الجيل ، بيروت: د.ت) ، 1/192.
- (5) سورة الكهف ، الآية: 82.
- (6) التنوخي ، ابو علي المحسن بن علي ، نشوار المحاضرة وأخبار المذاكرة ، تحقيق : عبود الشالجي، (دار صادر، بيروت : 1972) ، هامش3/185.
- (7) الجاحظ ، ابو عثمان عمرو بن بحر، المحاسن والاضداد، تحقيق وتقديم : فوزي عطوي، (الشركة اللبنانية للكتاب ، بيروت : 1969) ، ص45 .
- (8) ابن الجوزي ، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن ، تلبيس ابليس ، نشره وصححه وعلق عليه : إدارة الطباعة المنيرية ، (مطبعة الوسام ، بغداد : 1983) ، ص133.
- (9) الجاحظ ، البيان والتبيين ، (دار الفكر للجميع ، بيروت : 1968) ، 2/139.
- (10) الصولي ، ابو بكر محمد بي يحيى ، أخبار الراضي بالله والمتقي لله او تاريخ الدولة العباسية من سنة 322 الى سنة 333هـ من كتاب الاوراق ، عني بنشره : ج.هيورث .دن ، (ط2، دار المسيرة ، بيروت : 1979) ، ص84.
- (11) مجيد ، تحسين حميد ، المصادرات في العراق خلال القرنين الثالث والرابع الهجري طبيعتها وآثارها السياسية والاقتصادية ، أطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة الى جامعة بغداد: 1980، ص54.
- (12) ابن سلام ، أبو عبد القاسم ، كتاب الأموال ، تحقيق : محمد خليل هراس ، (ط1، دار الكتب العلمية ، بيروت: 1986) ، ص279؛ وذكر في لفظ مختلف للطبراني، ابو القاسم سليمان بن أحمد ، المعجم الكبير، حققه وخرج احاديثه : حمدي عبد المجيد السلفي ، (ط2، مطبعة الزهراء ، الموصل : 1989) ، 20/250.
- (13) النيسابوري ، ابو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري ، صحيح مسلم ، اعتنى به : محمد بن عيادي بن عبد الحليم ، (ط1، دار البيان الحديثة ، القاهرة : 2004) ، 2/282-283.
- (14) البخاري : ابو عبد الله محمد بن اسماعيل ، صحيح البخاري ، راجعه : اسماعيل عبد الجواد ، (المكتبة التوفيقية ، القاهرة : د.ت) ، 2/141.
- (15) الداوودي، ابو جعفر احمد بن نصر ، الاموال ، تحقيق : مركز الدراسات الفقهية ، محمد احمد سراج وعلي جمعة محمد ، (ط1، دار السلام ، القاهرة : 2001) ، ص198.
- (16) ابن تيمية ، نقي الدين بن عبد السلام ، السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية، (ط1، المطبعة الخيرية ، مصر : 1322هـ) ، ص20 .
- (17) الرئيس ، محمد ضياء الدين ، النظريات السياسية الإسلامية ، (ط6، مكتبة دار التراث، القاهرة : 1976) ، ص322 .

- (18) الماوردي ، الوزارة . أدب الوزير ، تحقيق ودراسة : محمد سليمان داؤد وفؤاد عبد المنعم أحمد ، (ط1) ، الناشر دار الجامعات المصرية ، مطبعة الشاعر ، مصر : (1976) ، ص55 .
- (19) الهجرسي ، محمود ، محمد بن عبد الملك الزيات صاحب التتور ، (الدار القومية للطباعة والنشر ، مصر : د.ت) ، ص25.
- (20) الغزالي ، أبو حامد ، كتاب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من إحياء علوم الدين ، تقديم : رضوان السيد ، (ط5، دار أقرا ، بيروت : 1986) ، ص118-119.
- (21) وزير من العقلاء الموصوفين بالحزم والشدة اتخذ المنصور حاجباً ثم استوزره وكان مهيباً محسناً عاش إلى خلافة المهدي وحظي عنده ثم صرفه الهادي عن الوزارة وأقره على دواوين الأمانة فلم يزل عليها إلى أن توفي سنة 169هـ/786م ، انظر : الزركلي ، الاعلام ، (ط3، بيروت : 1969) ، 39/3-40.
- (22) دياب الاتليدي ، محمد ، إعلام الناس بما وقع للبرامكة مع بني العباس ، (مطبعة شركة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ، مصر : 1933) ، ص63.
- (23) من وزراء الدولة العباسية ولي الوزارة للمنصور ثم فسد عليه نية المنصور فأوقع به وعذبه وأخذ أمواله ت154هـ/771م ، انظر : ابن العماد الحنبلي ، أبو الفلاح عبد الحي ، شذرات الذهب في اخبار من ذهب ، تحقيق : لجنة إحياء التراث العربي في دار الافاق الجديدة ، (بيروت: د.ت) ، 1/236.
- (24) ابن خلكان ، أبو العباس أحمد بن محمد ، وفيات الاعيان وأبناء ابناء الزمان ، تحقيق : يوسف علي طويل ومريم قاسم طويل ، (ط1، دار الكتب العلمية ، بيروت : 1998) ، مج2/342.
- (25) اليعقوبي ، أحمد بن أبي يعقوب بن جعفر ، تاريخ اليعقوبي ، قدم له وعلق عليه : محمد صادق آل بحر العلوم ، (ط4، المكتبة الحيدرية ، النجف الاشرف : 1973) ، 3/123.
- (26) الثعالبي ، أبو منصور عبد الملك ، تحفة الوزراء ، تحقيق : حبيب علي الراوي وابتسام مرهون الصفار ، (مطبعة العاني ، بغداد: 1977) ، هامش ص96.
- (27) والد البرامكة كان جليل القدر خصيصاً عند المنصور وابنه المهدي وولي الاعمال الجلييلة وكان عاقلاً مديراً سيوساً توفي سنة 1965هـ/781م ، ابن تغري ، جمال الدين أبي المحاسن يوسف ، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والنشر ، (مطابع كوستاتسوماس وشركاه ، القاهرة : د.ت) ، 2/50.
- (28) الجهشيري ، أبو عبد الله محمد بن عبدوس ، كتاب الوزراء والكتاب ، تحقيق : مصطفى السقا وآخرون ، (ط1، مطبعة البابي الحلبي وأولاده ، القاهرة : 1938) ، ص99؛ الدوري ، عبد العزيز ، العصر العباسي الأول دراسة في التاريخ السياسي والإداري والمالي ، (مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت : 2006) ، ص109.
- (29) ابن الأبار ، أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن أبي بكر ، إعتاب الكتاب ، تحقيق : صالح الاشر ، (مطبوعات مجمع اللغة العربية ، المطبعة الهاشمية ، دمشق : 1961) ، ص67.
- (30) النجم : الوقت الذي يحل فيه أداء الدين ، انظر : البستاني ، فؤاد افرام ، منجد الطالب ، (ط23، دار المشرق ، بيروت: 1979) ، ص773؛ حيث كانت العرب تجعل مطالع منازل القمر ومساقطها مواقيت حلول ديونها فتقول إذا طلع النجم أي الثريا حل عليك مالي ، أنظر : البستاني ، عبد الله ، الوافي معجم وسيط للغة العربية ، (مكتبة لبنان ، بيروت: 1980) ، ص616.
- (31) برانق ، محمد أحمد ، الوزراء العباسيون ، (المطبعة النموذجية ، مصر: 1948) ، 1/113.

- (32) الجهشيارى ، كتاب الوزراء والكتاب ، ص151.
- (33) وزير كان حسن المعرفة بخدمة الخلفاء ، جيد الانشاء استوزره المعتصم نحو ثلاث سنوات واعتقله ثم أطلقه فخدم بعده جماعة من الخلفاء الى أن توفي سنة 250هـ/864م، انظر : ابن خلكان ، وفيات الاعيان، مج3/479-481.
- (34) ابو خلدون، علي عبد الرحمن الباحسين، البرامكة، (ط1، مطبعة الازهر ، بغداد : 1962)، ص74-75.
- (35) الخطيب الموصلي ، ياسين خير الله العمري ، غاية المرام في تاريخ محاسن بغداد ودار السلام ، (مطبعة دار البصري ، بغداد: 1968)، ص285.
- (36) ابن الطقطقى، محمد بن علي بن طباطبا ، الفخري في الآداب السلطانية والدول الإسلامية ، (مطبعة محمد علي صبيح وأولاده ، مصر : د.ت)، ص191.
- (37) الدوري ، العصر العباسي الأول، ص255.
- (38) ابن الأبار ، إعتاب الكتاب ، ص136.
- (39) ابن الأثير ، عز الدين ابي الحسن علي، الكامل في التاريخ، (دار صادر، دار بيروت : 1965)، 10/7.
- (40) وزير من كبار الكتاب ولد ببغداد وكتب للمامون وهو ابن 14 سنة وولي الوزراء للمهتدي بالله ثم للمعتد على الله ونقم عليه الموفق بالله فحبسه فمات في حبسه سنة 272هـ/885م، انظر : ابن خلكان ، وفيات الاعيان ، مج2/347-345.
- (41) وزير المعتصم والواثق عالم باللغة والأدب عول عليه المعتصم في مهام دولته وكذلك ابنه الواثق عمل على تولية ابن الواثق وحرمان المتوكل فلم يفلح فتولى المتوكل ونكبه وعذبه إلى أن مات في بغداد سنة 233هـ/847م، انظر : ابن خلكان ، وفيات الاعيان، مج4/337-346.
- (42) التتوخي، المستجاد من فعلات الاجواد ، نشر وتحقيق : محمد كرد علي ، (مطبعة الترقى ، دمشق : 1946)، ص85.
- (43) جرونيباوم ، جوستاف . فون ، حضارة الاسلام ، ترجمة : عبد العزيز توفيق جاويد ، راجعه : عبد الحميد العبادي ، (نشرته مكتبة مصر ، د.ت)، ص207.
- (44) من القواد الشجعان .ت. 236هـ/850م ، أنظر : الطبري، تاريخ الرسل والملوك ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، (ط4، دار المعارف ، القاهرة : د.ت)، 9/185-186.
- (45) ديوان البحري، (دار صادر ، بيروت : د.ت)، 2/281.
- (46) الجهبذ: الناقد العارف بتميز الحيد من الرديء ج جهابذة ، أنظر : البستاني ، بطرس ، كتاب قطر المحيط ، (مكتبة لبنان ، بيروت : 1869م)، ص321.
- (47) التتوخي ، الفرغ بعد الشدة ، تحقيق : عبود الشالجي ، (دار صادر، بيروت : 1978)، 2/16.
- (48) البحري: شاعر مشهور كان يقال لشعره سلاسل الذهب وله بلاغة وفصاحة ، توفي سنة 199هـ/814م ، ابن خلكان ، وفيات الاعيان، مج5/16-25.
- (49) ديوان البحري، 2/281.
- (50) كاتب كان إليه في سنة 245هـ / 859م في دولة المتوكل ديوان التوقيع والتتبع على العمل فسعى عند المتوكل بالعمال، فسعوا به عند المتوكل فأسلمه المتوكل اليهم فضربوه وعذبوه فمات سنة 245هـ/859م، أنظر: الطبري، تاريخ، 9/214-215؛ الخضري بك ، محاضرات تاريخ الأمم الإسلامية ، ص257.

- (51) كاتب كان على ديوان الضياع في أيام الواثق وحبسه فيمن حبس من كتابه وأخذ منه ومن كتابه مالا ، أنظر : ابن الاثير ، الكامل في التاريخ ، 10/7.
- (52) وزير من الكتاب له علم بالأدب كان يتولى ديوان الضياع للمتوكل ، أنظر : الطبري ، تاريخ ، 214/9.
- (53) من اصحاب ديون الخراج في الدولة العباسية كان من فضلاء الكتاب وأعيانهم ولي ديوان السواد وغيره في أيام المتوكل ت246هـ/860م ، أنظر : الطبري ، تاريخ ، 214/9 .
- (54) الطبري ، تاريخ ، 214/9.
- (55) استكتبه المتوكل سنة236هـ وهو ابن 27 سنة ثم استوزره وكان حسن الخط عارف بالحساب والاستيفاء واستوزره المعتمد ، ت263هـ/876م ، أنظر : الطبري ، تاريخ ، 214/9-217؛ الخصري بك ، محاضرات تاريخ الامم الإسلامية ، ص256-296.
- (56) الجَعْفَرِيُّ : قصر بناء المتوكل قرب سر من رأى بموضع يسمى الماحوزة واستحدث عنده مدينة وانتقل إليها ، أنظر : الحموي ، شهاب الدين ابي عبد الله ياقوت ، معجم البلدان ، (دار صادر . دار بيروت : 1957) ، 143/2.
- (57) الطبري ، تاريخ ، 215/9-216.
- (58) تاريخ الخلفاء ، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد ، (ط1، مطبعة السعادة ، مصر: 1952) ، ص346.
- (59) السيوطي، تحفة الظرفاء بأسماء الخلفاء ، تحقيق : محمود محمد محمود حسن نصار ، (ط1، دار الجيل ، بيروت : 1989) ، هامش ص106-107.
- (60) القهرمانه : مدبرة البيت ومتولية شؤونه ، أنظر : مصطفى ، إبراهيم وآخرون ، المعجم الوسيط ، اشرف على طبعه : عبد السلام هارون ، (مطبعة مصر، القاهرة : 1961) ، 770/2؛ كما تطلق ايضاً على رئيسة السجن النسائي، أنظر : البزركان ، رفعت رؤف ، معجم الالفاظ الدخيلة في اللهجة العراقية الدارجة ، (ط1، مطبعة الامراء، بغداد: 2000) ، ص137.
- (61) ابن الجوزي، المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، (ط1، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر اباد ، الدكن: 1357هـ) ، 166/6.
- (62) التنوخي ، الفرغ بعد الشدة ، هامش 44/2.
- (63) وزير للمقتدر والقاهر نشأ كاتباً كابيه وجده أنيط به الإشراف على الدواوين والنظر في المظالم، ت334هـ/946م، أنظر : الخطيب البغدادي، ابو بكر أحمد بن علي، تاريخ بغداد او مدينة السلام ، (دار الكتاب العربي ، بيروت: د.ت) ، 14/12-15.
- (64) التنوخي ، نشوار المحاضرة ، 11/8.
- (65) وزير المقتدر داهية فصيح اديب مهد دولة المقتدر اتصل بالمعتضد فولاه ديوان السواد ثم وزير للمقتدر ثلاث مرات وقبض عليه المقتدر سنة312هـ وقتله، أنظر: ابن خلكان، وفيات الاعيان، مج3/368-375.
- (66) ابن الوزير ابن الفرات كان ظالماً سيئ السيرة وقبض عليه مع والده وقتلا معاً سنة312هـ/924م ، أنظر : الهمذاني، محمد بن عبد الملك ، تكملة تاريخ الطبري من كتاب ذيول تاريخ الطبري ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ، (دار المعارف، مصر: 1977) ، ص244-245.
- (67) حمزة بن الحسن ، تاريخ سني ملوك الارض والانبياء عليهم الصلاة والسلام ، (دار مكتبة الحياة ، بيروت: د.ت) ، ص153.

- (68) مسكويه ، ابو علي احمد بن محمد ، تجارب الامم ، صححه : هـ ف آمدروز ، (مطبعة شركة التمدن، مصر :1914)، 24/1.
- (69) التتوخي ، نشوار المحاضرة ،164/4.
- (70) الصابي ، ابو الحسن الهلال بن المحسن ، الوزراء وتحفة الأمراء في تاريخ الوزراء ، تحقيق: عبد الستار احمد فراج ، (دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي وشركاه ، القاهرة :1958) ، ص142.
- (71) زناتي ، عادل ، السجون والتعذيب في مصر من العصر الفرعوني حتى ثورة يوليو 1952، تقديم : أحمد الصاوي ، (جمعية حقوق الإنسان لمساعدة السجناء ، مصر :2003) ، ص73.
- (72) عمر ، فاروق ، العباسيون الاوائل . العصر الذهبي من الرشيد الى المتوكل ، (المطبعة الاردنية ، الاردن :1982)، 178/3.
- (73) التتوخي ، نشوار المحاضرة ،146/8.
- (74) الصابي ، الوزراء ، ص59.
- (75) حاجب المقتدر ساهم في مؤامرة ابن المعتز على ان يقلد الشرطة اضافة الى الحجابة فلما حجب ابن المعتز عاد الى نصرة المقتدر ثم ظهر أمره للمقتدر فقبض عليه وقتله سنة296هـ/908م ، مسكويه ، تجارب الامم ، 12/1.
- (76) نقل دواوين الازمة ثم اعتقل وسنة296هـ/908م، مسكويه ، تجارب الامم، 13-6/1.
- (77) الصابي ، الوزراء ، ص31.
- (78) فقيه محدث ، ت246هـ/860م، انظر: السمعاني، أبو سعد عبد الكريم بن محمد ، الانساب ، تحقيق وتعليق : عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، الناشر: محمد امين دمج، (ط2، بيروت :1980) ، 262-261/4.
- (79) الأحواز: بلد يجمع سبع كور مابين البصرة وفارس، أنظر : عبد الحق البغدادي ، صفي الدين عبد المؤمن، مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع ، تحقيق وتعليق : علي محمد البجاوي، (ط1، دار المعرفة ، بيروت :1954)، 135/1.
- (80) مسكويه ، تجارب الامم ، 113/1.
- (81) الصابي ، الوزراء ، ص47.
- (82) الصابي ، غرس النعمة أبي الحسن محمد بن هلال ، الهفوات النادرة ، تحقيق وتعليق : صالح الاشر ، (مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق :1967) ، هامش ص201.
- (83) الصابي، الوزراء ، ص119.
- (84) التتوخي ، نشوار المحاضرة ، 146/8 .
- (85) الصابي ، من تاريخ أبي الحسين الصابي في ذيل تجارب الامم ، صححه : هـ ف آمدروز ، (القاهرة :1919)، 448/4.
- (86) الهمداني، تكملة تاريخ الطبري من كتاب ذيول تاريخ الطبري ، ص244.
- (87) الكاتب ، أبو جعفر أحمد بن يوسف ، المكافاة ، تصحيح وضبط وشرح : أحمد أمين بك وعلي الجارم بك ، (ط1، المكتبة الأميرية ببولاق ، القاهرة :1941) ، ص53.
- (88) الروذراوري، ابو شجاع محمد بن الحسين ظهير الدين، ذيل كتاب تجارب الامم ، صححه : هـ ف آمدروز ، (مطبعة شركة التمدن الصناعية ، مصر :1916)، 118/3.

- (89) ابن الزبير، الرشيد، الذخائر والتحف، تحقيق: محمد حميد الله، قدمه وراجعته: صلاح الدين المنجد، (مطبعة حكومة الكويت: 1959)، ص238.
- (90) الهمذاني، تكملة تاريخ الطبري، ص274، جواد، مصطفى، سيدات البلاط العباسي، (مطابع دار الكشف، بيروت: 1950)، ص92-93.
- (91) من أكابر القواد الاترك كان شجاعاً من الدهاة ولي دمشق للمقتدر خلع المقتدر ونصب أخاه القاهر، واعد الجند المقتدر وحاربه وقتله ونصب القاهر خليفة ثم أن القاهر قبض عليه بحيلة وقتله سنة 321هـ/933م، أنظر: الذهبي، شمس الدين محمد بن احمد، سير اعلام النبلاء، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، (ط1، دار الكتب العلمية، بيروت: 2004)، مج30/10؛ الخصري بك،، محاضرات تاريخ الأمم الاسلامية، ص354-360.
- (92) السيوطي، تاريخ الخلفاء، ص389.
- (93) ابن الطقطقي، الفخري، ص36.
- (94) ابن الأبار، المعجم في اصحاب القاضي الامام ابي علي الصدفي، (مطبع روخس، مجريط: 1885م)، ص56.
- (95) ابن الكازروني، ظهير الدين علي بن محمد، مختصر التاريخ، تحقيق: مصطفى جواد، وضع فهرسه: سالم اللوسي، (مطبعة الحكومة، بغداد: 1970)، ص163-175.
- (96) وزير يضرب بحسن خطه المثل تقلد الوزارة للمقتدر ولما خلع ونصب القاهر ابقاه وزيراً ولما عاد المقتدر للخلافة أقره على الوزارة ثم اعتقله ولما قتل المقتدر وولي القاهر استوزره ثم استوزره الراضي ثم قبض عليه وقطع يده ثم قطع لسانه ومات في السجن سنة 328هـ/940م، أنظر: ابن خلكان، وفيات الاعيان، مج4/354-357.
- (97) السقا، مصطفى وآخرون، محققي كتاب الوزراء والكتاب للجيشياري، (ط1، مطبعة البابي الحلبي واولاده، القاهرة: 1938)، ص، ط-ي .